قوله اي النوع السابع من الكلمات التي تقع فيها النيابة ما يصدق عليه
الفعل المضارع المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر اضافة لفظيه اي الذي
اعتل اخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظيه
صحة وقوعه صفه للنكرة نحو هذا فعل معتل الاخر قوله وهو ما اخره الف
الى اخره اي في اللفظ مطلقا اسما كان او فعلا ماضيا او مضارعا والمراد مثل
المضارع فقط لان المقصود هذا ان كان الضمير راجعا للمعتل الاخر لا يفيد كونه
فعلا مضارعا قوله فان جزمن بحذف الاخر اي اخرهن بنيابة عن السكون
الذي هو حذف الحركة لان حروف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات
فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس
علامة الرفع قاله الرضي لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع
في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اي او التعذر قبل دخول الجازم
فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابها للحركة فحذف قال شيخنا رحمه
الله تعالى اقول هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع ان قيل لم يلحق
النصب بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة فالجواب انما الحق به
ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة على الاصل قاله
المصنف في شرح اللمحة واختلف النحويون فيها في حالة الرفع وفي الالف
فقط في حالة النصب هل تقدر الضمة والفتحة ام لا قال سيبويه ومن
تبعه تقدر كما تقدر في موسى والقاضي وقال ابن السراج ومن تبعه لا
تقدر لانا انما قدرنا في موسى لان الاعراب في الاسم اصل فيجب المحافظة
عليه فيجب تقديره وفي الافعال فرع فلا حاجة الى تقديره اذا لم يوجد وانبنى
على هذا النظر فيها حالة الجزم فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الضمه
المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف
حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج
الجازم حذف حرف العلة نفسه ويقول الجازم كالمسهل وجد فضله
ازالها والاخذ من قوى البدن وهذا نحى اليه جمهور النحويين والتحقيق
قول سيبويه لما شرحنا اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

ابق

انتهى والى قول ابن السراج يشير كلام المصنف لانه ذكر هذا النوع في ما
خرج عن الاصل وانما يكون خارجا عن الاصل اذا قلنا ان جزمه حذف
الحروف كما صرح بموبه وقال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف انحذفت
عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه
الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زايد
على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصليه او منقلبه عن اصل
والجازم لا يحذف الاصلي ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف
الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو
بقيت لاتحاد الصورة قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول ما ذكره من ان
الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع ممنوع وما المانع ان يحذف ما
ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجزم على الرفع وكذا قوله الاعراب
زايد على ماهية الكلمة ممنوع وهو منتقض باعراب نحو الاسما السته وكذا
قوله والجازم لا يحذف الاصلي الخ وما المانع من حذف الاصلي كما جاز جعل
الاصلي اعرابا كما في الاسما الستة وما يدل على ان الحذف هنا ليس لتمييز
المرفوع عن المجزوم انهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه ايضا
فانه مشتبه بالمجزوم ولو اعتبروا التمييز بينهما بالعامل لم يحتاجوا التمييز
المرفوع عن المجزوم لان عامل احدهما لفظي والاخر معنوي الا ان
يقال قد يظن حذف العامل قوله واما قوله

الم ياتيك والانبا تنمي ❊ بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة اعتذار عن اثبات اليا مع الجازم وهذا البيت لقيس بن زهير
وبعده ❊ ومحبسها على القرشي تشرى ❊ بادراع واسياف حداد ❊
الانبا جمع نبا وهو الخبر وتنمي بفتح التا المثناة من فوق تشيع وتنتشر
في الاطراف ويقال نميت الحديث انميه بالتخفيف اذا بلغته على وجه
الاصلاح وطلب الخير واذا بلغته على وجه الافساد والنميمة قلت
نميته بالتشديد واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)